--

U.S. Department of Justice
Civil Rights Division

U.S. Department of Education
Office for Civil Rights

21 ديسمبر 2018

الزميل العزيز:

الغرض من هذه الرسالة هو إبلاغك بأن وزارة العدل ووزارة التعليم تسحبان بياني السياسة والتوجيه المبيّنين في الوثائق التالية:

- خطاب الزميل العزيز بخصوص الإدارة غير التمييزية للانضباط المدرسي بتاريخ 8 يناير 2014؛
- نظرة عامة على مبادرة دعم الانضباط المدرسي بتاريخ 8 يناير 2014.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة التعليم بسحب الوثائق ذات الصلة التالية:

- المبادئ التوجيهية: دليل الموارد لتحسين بيئة المدرسة والانضباط ، بتاريخ 8 يناير 2014؛
- الملحق 1: دليل وزارة التعليم الأمريكية للموارد الفيدرالية للبيئة المدرسية والانضباط، بتاريخ 8 يناير 2014؛
- الملحق 2: القائمة المجمعة بالقوانين واللوائح المتعلقة بالانضباط المدرسي في الولايات الخمسين، وواشنطن العاصمة، وبورتوريكو، بتاريخ 8 يناير 2014؛
- الأسئلة المتداولة حول حزمة توجيهات الانضباط المدرسي، بتاريخ 8 يناير 2014

لقد تناول خطاب الزميل العزيز بخصوص الإدارة غير التمييزية للانضباط ("التوجيه") الإطار القانوني الذي تستخدمه الوزارات لتحليل شكاوى التمييز بموجب الباب الرابع من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 (الباب الرابع "IV")42 U.S.C. الفقرة 2000c وما يليها، والباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 (الباب السادس "VI")، U.S.C.42 الفقرة 2000d وما يليها، ولائحته التنفيذية 34 C.F.R. الجزء 100. يخول الباب الرابع النائب العام في ظروف معينة برفع دعوى ضد مجالس المدارس العامة والكليات والجامعات عند تلقي شكوى من التمييز. يحظر الباب السادس ممارسة التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي من خلال متلقي المساعدة المالية الفيدرالية. قدمت التوجيهات وحللت عددًا من السيناريوهات الواقعية التي تنطوي على تطبيق الانضباط المدرسي، بموجب البابين الرابع والسادس، وبينت النتائج التي قد تتوصل إليها الوزارات في مثل هكذا سيناريوهات.

في 12 مارس 2018، أعلن الرئيس ترامب تشكيل لجنة اتحادية معنية بالسلامة المدرسية. أصدر الرئيس ترامب توجيهاته إلى اللجنة بدراسة العديد من القضايا وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إلغاء التوجيه والوثائق المرتبطة به. في 18 ديسمبر 2018، أوصت اللجنة بأن تقوم

الوزارات بإلغاء التوجيه والوثائق

المرتبطة به.

تلعب الولايات والمناطق التعليمية المحلية الدور الرئيس في وضع السياسة التعليمية، بما في ذلك كيفية التعامل مع حالات معينة لسوء سلوك الطلاب والانضباط، وضمان حصول المدرسين على الدعم الذي يحتاجونه لتنفيذ سياسات الانضباط المناسبة. كما يجب أن تلتزم الولايات والمناطق التعليمية المحلية بأوجه حماية مكافحة التمييز الواردة في القانون الفيدرالي، بما في ذلك الباب السادس. وقد خلصت الوزاراتين إلى أن التوجيه والوثائق المرتبطة به يعرضان تفضيلات السياسة والمواقف غير المطلوبة أو المنصوص عليها في الباب الرابع أو الباب السادس.

وبناءً على ذلك، قررت وزارتي التعليم والعدل سحب التوجيه والوثائق المرتبطة بها وإلغاءهما وتلتزم الوزارتين على نحوٍ صارم بإنفاذ أوجه حماية الحقوق المدنية بقوة، نيابة عن جميع الطلاب. تظل أشكال الحماية القوية ضد التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي التي يكفلها الدستور والبابان الرابع والسادس كما هي بدون تغيير، ولا تزال ضرورية بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة.

لا يضيف هذا الخطاب متطلبات إلى القانون المعمول به ولا ينشئ أي حقوق موضوعية أو إجرائية قابلة للتنفيذ بموجب القانون من قبل أي طرف في أي مسألة مدنية أو جنائية ولا يُقصد به أن ينشئ مثل هذه الحقوق. إذا كانت لديك أسئلة أو كنت مهتمًا بالتعليق على هذا الخطاب، يرجى التواصل مع وزارة التعليم على ocr@ed.gov أو (TDD: 800-877-8339) 800-421-3481؛ أو وزارة العدل على education@usdoj.gov أو 877-292-3804 الهاتف النصي-800-514 : (TTY 0383).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

/s/
إيريك إس دريباند
مساعد النائب العام
وزارة العدل الأمريكية

/s/
كينيث إل ماركس
الأمين المساعد لمكتب الحقوق المدنية
وزارة التعليم الأمريكية